

أثر مخاطر السمعة المؤسسية في قرارات التمويل وهيكّل رأس المال للجامعات الأهلية العراقية

م.م. ضياء جاسم محمد الدوري

كلية الإمام الأعظم الجامعة

dyaa.jasim@imamaladham.edu.iq

المخلص :

يتناول هذا البحث الموسوم (أثر مخاطر السمعة المؤسسية في قرارات التمويل وهيكّل رأس المال في الجامعات الأهلية العراقية) أحد الموضوعات الحديثة في الإدارة المالية، من خلال تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه السمعة المؤسسية في تعزيز كفاءة القرارات التمويلية وبناء هيكّل رأس مال قادر على تحقيق الاستدامة المالية في مؤسسات التعليم العالي، وتتبع أهمية البحث من تزايد التحديات التنافسية التي تواجه الجامعات الأهلية العراقية، وما يرافقها من ضرورة المحافظة على سمعتها المؤسسية بوصفها أصلاً استراتيجياً يسهم في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة ودعم مركزها المالي والتنافسي، ويهدف البحث إلى بيان أثر مخاطر السمعة المؤسسية في قرارات التمويل وهيكّل رأس المال، من خلال تحليل واقع الجامعات الأهلية العراقية، والتعرف إلى أبرز مصادر مخاطر السمعة وانعكاساتها على السياسات التمويلية، ومدى تأثيرها في تحقيق التوازن بين مصادر التمويل وتعزيز الاستقرار المالي، كما يناقش البحث العلاقة بين السمعة المؤسسية وكفاءة الأداء المالي، وقدرة الجامعات على استقطاب الطلبة، وتنمية الموارد المالية، وإقامة الشراكات الأكاديمية والاستثمارية، وقد أظهر البحث أن السمعة المؤسسية تمثل عاملاً مؤثراً في تعزيز الثقة لدى أصحاب المصلحة، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وتنويع مصادر الإيرادات، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة هيكّل رأس المال، إن تعرض الجامعات لمخاطر السمعة قد يؤدي إلى انخفاض الإيرادات، وارتفاع تكلفة التمويل، وضعف القدرة على التوسع والاستثمار، الأمر الذي يؤثر في استقرارها المالي وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ويؤكد البحث أهمية تبني الجامعات الأهلية العراقية سياسات فاعلة لإدارة مخاطر السمعة، وتعزيز الحوكمة والشفافية، والارتقاء بجودة الخدمات التعليمية، بما يسهم في دعم كفاءة القرارات التمويلية، وتحقيق هيكّل رأس مال متوازن، وتعزيز الاستدامة المالية والقدرة التنافسية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السمعة المؤسسية، قرارات التمويل، هيكّل رأس المال، الجامعات الأهلية العراقية، الاستدامة المالية، الحوكمة.

The impact of institutional reputation risks on funding decisions and capital structure of Iraqi private universities

A.L Dyaa jassim mohammed Aldouri

Abstract:

This research, entitled "The Impact of Institutional Reputation Risks on Funding Decisions and Capital Structure in Iraqi Private Universities," addresses a contemporary topic in financial management. It highlights the role of institutional reputation in enhancing the efficiency of funding decisions and building a capital structure capable of achieving financial sustainability in higher education institutions. The research's significance stems from the increasing competitive challenges facing Iraqi private universities and the accompanying need to maintain their institutional reputation as a strategic asset that contributes to strengthening stakeholder confidence and supporting their financial and competitive position. The research aims to demonstrate the impact of institutional reputation risks on funding decisions and capital structure by analyzing the current state of Iraqi private universities, identifying the most prominent sources of reputation risks and their implications for funding policies,

and assessing their impact on achieving a balance between funding sources and enhancing financial stability. The research also discusses the relationship between institutional reputation and the efficiency of financial performance, the universities' ability to attract students, develop financial resources, and establish academic and investment partnerships. The research demonstrates that institutional reputation is an influential factor in enhancing stakeholder confidence, improving access to funding, and diversifying revenue sources, which in turn reflects Positively impacting the efficiency of capital structures, universities' exposure to reputational risks can lead to decreased revenues, increased funding costs, and reduced capacity for expansion and investment. This, in turn, affects their financial stability and ability to achieve their strategic objectives. The research underscores the importance of Iraqi private universities adopting effective policies for managing reputational risks, enhancing governance and transparency, and improving the quality of educational services. This will contribute to supporting the efficiency of funding decisions, achieving a balanced capital structure, and strengthening financial sustainability and competitiveness.

Keywords: Institutional reputational risks, funding decisions, capital structure, Iraqi private universities, financial sustainability, governance.

المقدمة: يشهد قطاع التعليم العالي الأهلي في العراق بيئة تنافسية متسارعة فرضتها التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، والتوسع في أعداد الجامعات والكليات الأهلية، الأمر الذي جعل السمعة المؤسسية أحد أهم الأصول غير الملموسة التي تمتلكها الجامعات، لما لها من دور مؤثر في تعزيز ثقة الطلبة وأولياء الأمور، والجهات الرقابية، والممولين، وسائر أصحاب المصلحة، كما أصبحت مخاطر السمعة من أبرز المخاطر الاستراتيجية التي قد تتعرض لها المؤسسات التعليمية نتيجة تراجع جودة الخدمات التعليمية، أو ضعف الحوكمة، أو سوء إدارة الأزمات، أو انتشار المعلومات السلبية، مما ينعكس بصورة مباشرة في قدرتها على الحصول على التمويل، وتحديد مصادره، والمحافظة على هيكل رأسمالي متوازن يحقق الاستدامة المالية، وتزداد أهمية دراسة مخاطر السمعة في الجامعات الأهلية العراقية في ظل اعتماد معظم هذه الجامعات على مواردها الذاتية، وارتفاع مستوى المنافسة فيما بينها، الأمر الذي يجعل المحافظة على السمعة المؤسسية عاملاً حاسماً في دعم قرارات التمويل وتحقيق الكفاءة في إدارة رأس المال. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تحليل أثر مخاطر السمعة في قرارات التمويل وهيكل رأس المال، من خلال دراسة تطبيقية على عدد من الجامعات الأهلية العراقية، وصولاً إلى تقديم نتائج علمية يمكن أن تسهم في دعم متخذي القرار وتعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات التعليمية.

ثانياً: مشكلة البحث

إن السمعة المؤسسية تمثل أحد الأصول الاستراتيجية التي تؤثر في قدرة الجامعات الأهلية على تحقيق أهدافها المالية والإدارية، إذ إن تعرض الجامعة لمخاطر السمعة قد يؤدي إلى انخفاض ثقة أصحاب المصلحة، وتراجع الإقبال على خدماتها، وزيادة صعوبة الحصول على التمويل، وارتفاع تكلفته، فضلاً عن انعكاس ذلك على هيكل رأس المال واستدامته، وعلى الرغم من تنامي الاهتمام بمخاطر السمعة في المؤسسات الاقتصادية، فإن الدراسات التي تناولت أثرها في الجامعات الأهلية العراقية ما تزال محدودة، ولا سيما فيما يتعلق بقرارات التمويل وهيكل رأس المال.

ثالثاً: أهمية البحث

- الربط بين متغيرات مخاطر السمعة وقرارات التمويل وهيكل رأس المال ضمن نموذج بحثي واحد.
- تقديم إطار نظري يوضح العلاقة بين السمعة المؤسسية والقرارات المالية.

- مساعدة إدارات الجامعات الأهلية في تطوير سياسات إدارة السمعة.
- تعزيز كفاءة إدارة هيكل رأس المال.
- تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في تحسين الاستدامة المالية للجامعات.
- رابعاً: أهداف البحث : يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- التعرف إلى مستوى مخاطر السمعة في الجامعات الأهلية العراقية.
- بيان أثر مخاطر السمعة في قرارات التمويل.
- قياس أثر مخاطر السمعة في هيكل رأس المال.
- تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- تقديم توصيات تساعد الجامعات على تعزيز سمعتها وتحسين قراراتها التمويلية.

خامساً: أسئلة البحث

- ما مستوى مخاطر السمعة المؤسسية في الجامعات الأهلية العراقية؟
- ما طبيعة العلاقة بين مخاطر السمعة المؤسسية وقرارات التمويل؟
- ما أثر مخاطر السمعة المؤسسية في هيكل رأس المال؟
- هل تؤثر مخاطر السمعة المؤسسية بصورة مباشرة في قرارات التمويل وهيكل رأس المال؟
- ما الآليات التي يمكن أن تسهم في الحد من مخاطر السمعة وتعزيز كفاءة القرارات التمويلية في الجامعات الأهلية العراقية؟

سادساً: فرضيات البحث

- الفرضية الرئيسية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السمعة المؤسسية وقرارات التمويل وهيكل رأس المال في الجامعات الأهلية العراقية وتندرج تحتها :
- الفرضية الأولى : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السمعة المؤسسية في قرارات التمويل.
 - الفرضية الثانية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السمعة المؤسسية في هيكل رأس المال.
 - الفرضية الثالثة : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السمعة المؤسسية وقرارات التمويل
 - الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السمعة المؤسسية وهيكل رأس المال.

سابعاً: النموذج البحثي :

يستند البحث إلى نموذج تفسيري يفترض أن مخاطر السمعة المؤسسية تمثل متغيراً مستقلاً يؤثر في كل من قرارات التمويل وهيكل رأس المال، وأن تحسين إدارة السمعة ينعكس إيجاباً على جودة القرارات المالية والاستدامة المالية للجامعات الأهلية العراقية.

مخاطر السمعة المؤسسية



المبحث الأول: الإطار النظري لمخاطر السمعة المؤسسية وعلاقتها بالقرارات المالية

المطلب الأول : ماهية مخاطر السمعة المؤسسية

أولاً: مفهوم السمعة المؤسسية وأهميتها:

ان السمعة المؤسسية تعد من الأصول الإستراتيجية غير الملموسة التي تمتلكها المؤسسات، إذ تمثل الرصيد التراكمي للصورة الذهنية والانطباعات التي يكونها أصحاب المصالح عن المؤسسة نتيجة أدائها المالي والإداري والتشغيلي، ومدى التزامها بالمسؤوليات القانونية والأخلاقية والاجتماعية، ولا تبني السمعة المؤسسية في فترة زمنية قصيرة، وإنما تتشكل عبر تراكم الخبرات والتجارب التي يمر بها

المتعاملون مع المؤسسة، الأمر الذي يجعلها أصلاً يصعب تكوينه ويسهل فقده عند التعرض للآزمات أو الإخفاقات الإدارية والمالية (العمرى، 2018م، ص12).

وتعرف السمعة المؤسسية بأنها الإدراك الجماعي الذي يتكون لدى أصحاب المصالح عن المؤسسة استناداً إلى مستوى جودة أدائها، وكفاءة إدارتها، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق قيمة مستدامة، وهي بذلك تمثل انعكاساً لمكانة المؤسسة في بيئتها التنافسية، وتعبير عن مستوى الثقة الذي تحظى به لدى المستثمرين والعملاء والممولين وسائر الأطراف ذات العلاقة (رشيد و الزيايد، 2014، ص17).

ومن المنظور المالي، تمثل السمعة المؤسسية أحد أهم الأصول الاقتصادية غير الملموسة، إذ تؤثر بصورة مباشرة في القيمة السوقية للمؤسسة، وتكلفة التمويل، والقدرة على استقطاب الاستثمارات، والحصول على الائتمان بشروط أفضل، وقد أصبح هذا الأصل يحظى باهتمام متزايد في الأدبيات المالية الحديثة، لكونه يسهم في تخفيض المخاطر المدركة لدى المستثمرين والممولين، ويعزز الثقة في المركز المالي للمؤسسة، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة قرارات التمويل وهيكلة رأس المال (مهدي وشمران، 2017، ص279).

كما تسهم السمعة المؤسسية في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المؤسسة وأصحاب المصالح، إذ تمنح المستثمرين والممولين مؤشرات إيجابية عن جودة الإدارة، وكفاءة الأداء، والقدرة على الوفاء بالتزامات المستقبلية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض علاوة المخاطرة، وتقليل تكلفة رأس المال، وزيادة فرص الحصول على التمويل الخارجي، سواء عن طريق القروض أو غيرها من مصادر التمويل، لذلك أصبحت السمعة المؤسسية عنصراً مؤثراً في تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات، وفي تحديد تكلفة الأموال التي تتحملها عند البحث عن التمويل (منصوري، الهام، شيماء، 2018، ص196).

وفي قطاع التعليم العالي الأهلي، تكتسب السمعة المؤسسية أهمية مضاعفة؛ لأنها ترتبط بمستوى جودة الخدمات التعليمية، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس، والالتزام بالمعايير الأكاديمية، فضلاً عن سلامة الإدارة المالية، وتؤدي السمعة الإيجابية إلى زيادة ثقة الطلبة وأولياء الأمور والجهات الرقابية والممولين، الأمر الذي ينعكس على استقرار الإيرادات، وتحسن التدفقات النقدية، وتعزيز القدرة على تمويل المشروعات التوسعية، بينما يؤدي تراجع السمعة إلى انخفاض الإقبال على المؤسسة، وتراجع الإيرادات، وارتفاع درجة المخاطر المالية، وزيادة تكلفة التمويل (الطراونة، 2018، ص197).

وتظهر أهمية السمعة المؤسسية في المجال المالي من خلال دورها في دعم القرارات التمويلية وتحقيق هيكلة رأس مال أكثر كفاءة، إذ تميل المؤسسات ذات السمعة المرتفعة إلى الحصول على التمويل بتكلفة أقل، وتتمتع بمرونة أكبر في المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة، نتيجة ارتفاع مستوى الثقة بها وانخفاض المخاطر المرتبطة بالتعامل معها، وإن السمعة المؤسسية لا تمثل قيمة معنوية فحسب، وإنما أصبحت مورداً اقتصادياً واستثمارياً يسهم في تعظيم قيمة المؤسسة وتحقيق استدامتها المالية، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد بإدارتها ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية والحوكمة الرشيدة (محمد و عثمان، 2015، ص125).

ثانياً: مفهوم مخاطر السمعة ومصادرها

تعد مخاطر السمعة المؤسسية من المخاطر غير المالية التي حظيت باهتمام متزايد في الفكر المالي الحديث؛ نظراً لما تتركه من آثار مباشرة وغير مباشرة في الأداء المالي للمؤسسات واستدامة أعمالها، فمع التطور المتسارع في وسائل الاتصال والإعلام الرقمي، أصبحت المعلومات المتعلقة بأداء المؤسسات وسلوكها تنتشر بسرعة كبيرة، مما يجعل أي حدث سلبي أو إخفاق إداري أو مالي أو قانوني قادراً على إحداث ضرر بالغ في سمعة المؤسسة، ومن ثم التأثير في ثقة أصحاب المصالح، وانخفاض قدرتها على جذب التمويل والاستثمار (صحراوي وقرفي، 2016، ص124).

ويقصد بمخاطر السمعة المؤسسية احتمالية تعرض المؤسسة لخسائر مالية أو انخفاض في قيمتها السوقية نتيجة تدهور الصورة الذهنية أو تراجع مستوى الثقة بها لدى أصحاب المصالح بسبب أحداث أو ممارسات تؤثر في مصداقيتها أو نزاهتها أو جودة أدائها، ولا تنشأ هذه المخاطر بصورة مستقلة، وإنما غالباً ما تكون نتيجة تحقق أنواع أخرى من المخاطر، كالمخاطر التشغيلية أو القانونية أو المالية أو الإستراتيجية، فتنعكس آثارها في صورة تراجع الثقة المؤسسية، وارتفاع تكلفة التمويل، وانخفاض القدرة على الحصول على الموارد المالية (حامد، 2018، ص37)

ومن منظور الإدارة المالية، تعد مخاطر السمعة أحد العوامل المؤثرة في تكلفة رأس المال، إذ يربط المستثمرون والممولون بين السمعة المؤسسية ومستوى المخاطر المتوقع، فكلما ارتفعت درجة الثقة بالمؤسسة انخفضت علاوة المخاطرة التي يطلبها المستثمر أو المقرض، والعكس صحيح، لذلك أصبحت المؤسسات المالية تولي اهتماماً متزايداً بإدارة مخاطر السمعة، باعتبارها عنصراً رئيساً في تعزيز الجدارة الائتمانية والمحافظة على القدرة التنافسية والاستقرار المالي. وفي قطاع التعليم العالي الأهلي، تزداد أهمية إدارة مخاطر السمعة؛ لأن الجامعة تعتمد في مواردها المالية على ثقة المجتمع، وإقبال الطلبة، واستمرار الدعم والاستثمار، فضلاً عن قدرتها على إقامة الشراكات الأكاديمية والبحثية، ومن ثم فإن أي تراجع في السمعة، سواء كان بسبب انخفاض جودة التعليم، أو ضعف الالتزام بالمعايير الأكاديمية، أو الإخلال بالضوابط القانونية، أو سوء الإدارة المالية، ينعكس مباشرة على حجم الإيرادات، والسيولة النقدية، والقدرة على تمويل المشروعات المستقبلية، مما يؤثر في قرارات التمويل وهيكلة رأس المال (مطر، 2018، ص27)

وتتعدد مصادر مخاطر السمعة المؤسسية، إلا أنها تتكامل فيما بينها لتشكل بيئة من المخاطر قد تؤثر في الأداء المالي للمؤسسة، ومن أبرز هذه المصادر:

- المخاطر المالية، وتشمل ضعف الأداء المالي، وتراجع الإيرادات، والعجز عن الوفاء بالالتزامات، وارتفاع مستويات المديونية، الأمر الذي يؤدي إلى اهتزاز ثقة المستثمرين والممولين.
- المخاطر التشغيلية، والمتمثلة في ضعف جودة الخدمات، أو الإخفاق في تقديمها بالكفاءة المطلوبة، أو حدوث أعطال أو أخطاء تشغيلية تؤثر في رضا المستفيدين.
- مخاطر الحوكمة، والتي تنشأ نتيجة ضعف الرقابة الداخلية، أو قصور الشفافية والإفصاح، أو تضارب المصالح، أو سوء الإدارة.
- المخاطر الإعلامية والرقمية، المتمثلة في تداول الأخبار السلبية أو حملات التشهير أو الانتقادات عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، والتي قد تؤدي إلى انتشار انطباعات سلبية خلال فترة زمنية قصيرة.
- مخاطر المسؤولية الاجتماعية، التي تنشأ عند إخفاق المؤسسة في الوفاء بمسؤولياتها تجاه المجتمع أو البيئة أو أصحاب المصالح، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الثقة بها (عمير، 2017، ص63)

ويلاحظ أن هذه المصادر لا تعمل بمعزل عن بعضها، وإنما تحقق أحدها قد يؤدي إلى ظهور مخاطر أخرى، الأمر الذي يجعل إدارة مخاطر السمعة عملية متكاملة تتطلب بناء نظم فعالة للحوكمة، وإدارة المخاطر، والإفصاح، والرقابة الداخلية، بما يضمن المحافظة على الثقة المؤسسية والحد من الآثار المالية السلبية التي قد تنعكس على قرارات التمويل وهيكلة رأس المال. وإن المؤسسات التي تنجح في إدارة مصادر مخاطر السمعة تكون أكثر قدرة على المحافظة على استقرارها المالي، وخفض تكلفة التمويل، وتعزيز فرصها في الحصول على مصادر تمويل متنوعة، وهو ما ينعكس إيجاباً على استدامتها وقدرتها التنافسية (صباح، 2020، ص29)

ثالثاً: قياس مخاطر السمعة ومؤشراتها

إن عملية قياس مخاطر السمعة المؤسسية تعد من أكثر الموضوعات تعقيداً في الإدارة المالية المعاصرة؛ نظراً لارتباط السمعة بأصل غير ملموس يصعب قياسه بصورة مباشرة أو التعبير عنه بمؤشرات مالية تقليدية، فقد دفعت الأهمية الاقتصادية المتزايدة للسمعة الباحثين والمؤسسات المالية إلى تطوير مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي يمكن من خلالها تقييم مستوى السمعة، وقياس حجم المخاطر المرتبطة بها، واستشراف آثارها المحتملة في الأداء المالي وقرارات التمويل وهيكل رأس المال (البشيتي، 2019، ص37)

وأن قياس مخاطر السمعة يستند إلى فكرة مفادها أن أي تراجع في ثقة أصحاب المصالح بالمؤسسة ينعكس تدريجياً على مؤشرات الأداء المالي، مثل: انخفاض الإيرادات، وارتفاع تكلفة التمويل، وتراجع القدرة على الحصول على مصادر التمويل، ومن ثم فإن قياس هذه المخاطر لا يعتمد على مؤشر منفرد، وإنما على مجموعة من المؤشرات المتكاملة التي تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة (عبد الحسين، وناصر، 2018، ص420) وقد اتجهت الدراسات المالية إلى تقسيم مؤشرات قياس مخاطر السمعة إلى مؤشرات نوعية وأخرى كمية، وذلك على النحو الآتي:

أ. المؤشرات النوعية

- تعتمد هذه المؤشرات على تقييم الانطباعات والاتجاهات السائدة لدى أصحاب المصالح، ومن أبرزها:
- مستوى ثقة أصحاب المصالح، ويُقاس من خلال استطلاعات الرأي التي تستهدف الطلبة، وأولياء الأمور، والمستثمرين، والعاملين، والجهات الرقابية، إذ يعكس ارتفاع مستوى الثقة قوة السمعة المؤسسية، بينما يشير انخفاضها إلى تنامي مخاطر السمعة.
- جودة الحوكمة والشفافية، إذ تعد درجة الالتزام بالإفصاح المالي، والرقابة الداخلية، والمساءلة، من المؤشرات الرئيسية التي تعكس قوة السمعة المؤسسية، لما لها من دور في تعزيز ثقة أصحاب المصالح.
- الموقع الإلكتروني والانطباع الرقمي، ويقصد بها تحليل مضمون ما يُنشر عن المؤسسة في وسائل الإعلام التقليدية ومنصات التواصل الاجتماعي، ومدى غلبة الانطباعات الإيجابية أو السلبية عنها (سعيد وعباس، 2017، ص82)

ب. المؤشرات الكمية

- تستند المؤشرات الكمية إلى البيانات المالية والتشغيلية التي تعكس بصورة غير مباشرة مستوى السمعة المؤسسية، ومن أهمها:
1. تكلفة رأس المال، إذ ترتبط السمعة الجيدة بانخفاض تكلفة التمويل نتيجة ارتفاع ثقة المستثمرين والمقرضين، بينما تؤدي مخاطر السمعة إلى زيادة العائد المطلوب من المستثمرين وارتفاع تكلفة الاقتراض.
 2. تكلفة الاقتراض، تُعد أسعار الفائدة والضمانات التي يطلبها المقرضون مؤشراً مهماً على مستوى الثقة بالمؤسسة، فكلما تراجعت السمعة ارتفعت تكلفة التمويل بالدين.
 3. معدل نمو الإيرادات، إذ يعكس استمرار نمو الإيرادات قدرة المؤسسة على المحافظة على ثقة المستفيدين، في حين قد يشير انخفاضها إلى تراجع السمعة المؤسسية.
 4. مؤشرات السيولة والملاءة المالية، لأن المؤسسات ذات السمعة الجيدة تتمتع عادة بقدرة أكبر على توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها المالية، مما يعزز ثقة الجهات الممولة.
 5. معدل استقطاب المستثمرين أو الشركاء، إذ يعد نجاح المؤسسة في جذب الاستثمارات أو عقد الشراكات مؤشراً على قوة سمعتها ومصداقيتها. (الزيادي، 2020، ص76)
- وفي الجامعات الأهلية العراقية، يمكن الاستفادة من المؤشرات العملية لقياس مخاطر السمعة، منها: معدلات تسجيل الطلبة الجدد، ونسب الاستمرار في الدراسة، ومستوى رضا الطلبة والخريجين، وعدد الشكاوى والمنازعات، ونتائج الاعتماد الأكاديمي، ومستوى الالتزام بالضوابط القانونية الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فضلاً عن المؤشرات المالية المتعلقة بالإيرادات، والسيولة، والقدرة على الوفاء بالتزامات المالية، وتكلفة التمويل (عراك و ضياء، 2017، ص72)

إن تكلفة رأس المال ومتوسط التكلفة المرجح لرأس المال تعد من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الأثر غير المباشر لمخاطر السمعة؛ إذ إن تراجع السمعة يؤدي إلى ارتفاع العائد المطلوب من المستثمرين، وزيادة تكلفة الاقتراض، ومن ثم ارتفاع متوسط تكلفة رأس المال، وهو ما ينعكس على قرارات الاستثمار والتمويل، ويؤثر في اختيار هيكل رأس المال الأمثل (المشهداني، 2018، ص 227). إن قياس مخاطر السمعة لا يقتصر على الجوانب المعنوية أو الإدراكية، وإنما أصبح يعتمد على منظومة متكاملة من المؤشرات المالية والتشغيلية والتنظيمية، بما يوفر للإدارة المالية قاعدة معلومات تساعد في تقييم مستوى المخاطر، واتخاذ قرارات تمويلية أكثر كفاءة، ووضع سياسات استباقية للمحافظة على السمعة المؤسسية، بما يضمن خفض تكلفة التمويل وتعزيز الاستدامة المالية للمؤسسة.

المطلب الثاني: الأسس النظرية المفسرة للعلاقة بين مخاطر السمعة المؤسسية وقرارات التمويل وهيكل رأس المال

أولاً: نظرية الإشارة (Signaling Theory)

إن نظرية الإشارة تعد من أهم النظريات التي فسرت السلوك المالي للمؤسسات في ظل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، إذ تفترض أن الإدارة تمتلك معلومات داخلية لا تتوافر للمستثمرين والممولين، فتسعى إلى إرسال إشارات تعكس جودة المؤسسة ومستوى أدائها وأفاقها المستقبلية. وتعد السمعة المؤسسية من أقوى هذه الإشارات؛ لأنها تمثل مؤشراً على جودة الإدارة والالتزام المؤسسي والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، كما إن الجامعات الأهلية التي تتمتع بسمعة مؤسسية إيجابية ترسل إشارات اطمئنان إلى الجهات الممولة والطلبة والمستثمرين، مما يساهم في تخفيض تكلفة التمويل، وتحسين شروط الاقتراض، وزيادة قدرتها على الحصول على مصادر تمويل متنوعة، في حين تؤدي مخاطر السمعة إلى إرسال إشارات سلبية ترفع مستوى المخاطر المدركة، وتؤثر في القرارات التمويلية وهيكل رأس المال.

ثانياً: نظرية أصحاب المصلحة

تنطلق هذه النظرية من أن نجاح المؤسسة لا يعتمد فقط على تحقيق الأرباح، وإنما على قدرتها على بناء علاقات متوازنة مع مختلف أصحاب المصلحة، مثل المستثمرين، والعاملين، والعملاء، والجهات الرقابية، والمجتمع المحلي، وفي قطاع التعليم العالي، تتسع دائرة أصحاب المصلحة لتشمل الطلبة، وأولياء الأمور، وأعضاء هيئة التدريس، ووزارة التعليم العالي، والجهات المانحة، والمؤسسات الشريكة. وتؤدي السمعة المؤسسية دوراً محورياً في تعزيز ثقة هذه الأطراف، بما ينعكس إيجاباً على الإيرادات، وفرص الشراكات، والحصول على التمويل، بينما يؤدي تراجع السمعة إلى انخفاض مستويات الثقة، وتراجع الإقبال على الجامعة، وزيادة الضغوط المالية.

ثالثاً: نظرية ترتيب مصادر التمويل

تفترض هذه النظرية أن المؤسسات تفضل تمويل استثماراتها وفق ترتيب محدد يبدأ بالتمويل الداخلي، ثم الاقتراض، وأخيراً إصدار أدوات الملكية، ويرجع ذلك إلى انخفاض تكلفة التمويل الداخلي مقارنة بالمصادر الخارجية، وإلى مشكلة عدم تماثل المعلومات، وفي ضوء هذه النظرية، تؤثر السمعة المؤسسية بصورة مباشرة في قدرة الجامعة على الحصول على التمويل الخارجي، إذ تساعد السمعة الجيدة في تقليل المخاطر التي يدركها المقرضون، وتحسين شروط التمويل، بينما تؤدي مخاطر السمعة إلى زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية، وارتفاع تكلفة الاقتراض، وصعوبة الحصول على مصادر تمويل جديدة. (عبد الغفار، 2001، ص 23)

رابعاً: نظرية المقايضة

إن هذه النظرية تجد أن المؤسسة تسعى إلى تحقيق هيكل رأس مال أمثل من خلال الموازنة بين مزايا الاقتراض، مثل الوفرة الضريبي، وبين تكاليف التعثر المالي والمخاطر المصاحبة للديون (المناصير، 2010، ص 37)، وفي هذا السياق، تؤثر السمعة المؤسسية في تقدير المقرضين لاحتمالات التعثر، إذ تنخفض المخاطر الائتمانية للمؤسسات ذات السمعة الإيجابية، مما يسمح لها بالحصول على التمويل

بشروط أفضل، بينما ترتفع تكلفة الديون بالنسبة للمؤسسات التي تواجه أزمات سمعة، الأمر الذي يدفعها إلى إعادة هيكلة مصادر التمويل بما يحقق التوازن بين العائد والمخاطرة.

خامساً: نظرية الموارد

إن هذه النظرية تنظر إلى السمعة المؤسسية باعتبارها مورداً استراتيجياً غير ملموس يصعب تقليده، ويمكن أن يحقق للمؤسسة ميزة تنافسية مستدامة، وتعد السمعة من الأصول التي تسهم في تعزيز القدرة على جذب الموارد المالية والبشرية، وبناء الشراكات، وتحسين الأداء المؤسسي. وفي الجامعات الأهلية، تمثل السمعة مورداً استراتيجياً يؤثر في استقطاب الطلبة والكفاءات الأكاديمية، وزيادة الإيرادات، وتحسين القدرة على تمويل المشروعات التوسعية، بما ينعكس إيجاباً على هيكل رأس المال والاستدامة المالية.

المطلب الثالث: القرارات المالية وهيكل رأس المال

أولاً: مفهوم القرار التمويلي وأهدافه: يعد القرار التمويلي من أهم القرارات الإستراتيجية التي تتخذها الإدارة المالية؛ لارتباطه بتحديد مصادر الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة، واختيار المزيج الأمثل بين التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف المؤسسة بأقل تكلفة ممكنة، ويضمن المحافظة على التوازن بين العائد والمخاطرة. ويكتسب هذا القرار أهمية خاصة؛ لأنه لا يقتصر على توفير الأموال، وإنما يمتد أثره إلى تحديد تكلفة رأس المال، ومستوى الرافعة المالية، والسيولة، والقدرة على الاستمرار والنمو، ومن ثم تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل (نابذ، 2010، ص 50).

ويقصد بالقرار التمويلي عملية المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة للمؤسسة، سواء أكانت من مصادر داخلية، كالأرباح المحتجزة والاحتياطيات، أم من مصادر خارجية، كالاقتراض وإصدار الأسهم أو الصكوك أو غيرها من الأدوات المالية، وذلك بما يتلاءم مع طبيعة النشاط وأهداف المؤسسة وهيكلها المالي. ويستند هذا القرار إلى مجموعة من الاعتبارات، من أهمها تكلفة التمويل، ومستوى المخاطرة، والمرونة المالية، والقدرة على السداد، والظروف الاقتصادية السائدة، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المالية (الحاج، 2010، ص 2).

ومن الناحية النظرية، إن القرار التمويلي يحتل مكانة محورية في الفكر المالي الحديث؛ إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظريات هيكل رأس المال، ولا سيما نظرية المفاضلة، ونظرية ترتيب مصادر التمويل، ونظرية الوكالة، التي تؤكد أن اختيار مصدر التمويل لا يعتمد على عنصر التكلفة فحسب، وإنما يتأثر أيضاً بدرجة المخاطر، ومستوى عدم تماثل المعلومات، وثقة المستثمرين، والسمعة المؤسسية، وهي عوامل تؤثر بصورة مباشرة في تكلفة رأس المال والقدرة على الحصول على التمويل (المرسي، 2006، ص 13).

وفي قطاع التعليم العالي الأهلي، تزداد أهمية القرار التمويلي نظراً للطبيعة الخاصة للجامعات الأهلية، التي تتطلب توفير موارد مالية مستقرة لتمويل البنية التحتية، وتطوير البرامج الأكاديمية، واستقطاب الكفاءات العلمية، وتحديث المختبرات والمنصات الرقمية، فضلاً عن تغطية النفقات التشغيلية المتزايدة. ومن ثم فإن كفاءة القرار التمويلي تسهم في المحافظة على الاستقرار المالي للجامعة، وتمكنها من الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، في حين أن ضعف هذا القرار قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل، واختلال هيكل رأس المال، وزيادة المخاطر المالية (عبد الغفار، 2001، ص 2).

كما يرتبط القرار التمويلي بعلاقة وثيقة بمخاطر السمعة المؤسسية؛ إذ تؤثر السمعة الإيجابية في زيادة ثقة الجهات الممولة والمستثمرين، الأمر الذي ينعكس على سهولة الحصول على التمويل، وانخفاض تكلفة الاقتراض، وتحسن شروطه، بينما يؤدي تراجع السمعة المؤسسية إلى ارتفاع مستوى المخاطر المدركة،

وزيادة العائد الذي يطلبه المستثمرون، وفرض شروط تمويلية أكثر تشددًا، وهو ما يؤثر في كفاءة القرار التمويلي ويحد من قدرة المؤسسة على اختيار هيكل رأس مال يحقق التوازن بين العائد والمخاطرة (فهومي ، 2004 ، ص 94)

وتسعى الإدارة المالية من خلال القرار التمويلي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:

- توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الأنشطة التشغيلية والاستثمارية في الوقت المناسب.
 - خفض تكلفة رأس المال من خلال اختيار مصادر التمويل الأقل تكلفة والأكثر ملاءمة لطبيعة نشاط المؤسسة.
 - تحقيق التوازن بين التمويل الداخلي والخارجي بما يضمن المحافظة على المرونة المالية وتقليل مخاطر التعثر.
 - تعظيم قيمة المؤسسة من خلال اختيار هيكل تمويلي يساهم في زيادة القيمة الاقتصادية وتحقيق مصالح أصحاب المصلحة.
 - المحافظة على السيولة والملاءة المالية بما يضمن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل.
 - إدارة المخاطر المالية والحد من آثار تقلبات الأسواق وأسعار الفائدة والظروف الاقتصادية.
 - تعزيز الاستدامة المالية من خلال توفير مصادر تمويل مستقرة تدعم النمو والتوسع المستقبلي.
- (المناصير، 2010 ، ص 40)

ويستخلص مما تقدم أن القرار التمويلي يمثل محورًا أساسيًا في الإدارة المالية، وأن كفاءته لا تتحدد بحجم الأموال التي يتم الحصول عليها فحسب، وإنما بمدى قدرة الإدارة على اختيار مصادر التمويل التي تحقق أقل تكلفة ممكنة، وتحافظ على المرونة المالية، وتدعم الاستقرار المالي للمؤسسة، كما تبرز السمعة المؤسسية بوصفها أحد العوامل المؤثرة في جودة القرار التمويلي، لما لها من دور في تعزيز ثقة المستثمرين والممولين، وخفض تكلفة التمويل، ودعم قدرة المؤسسة على بناء هيكل رأس مال متوازن ينسجم مع أهدافها الإستراتيجية.

ثانيًا: مفهوم هيكل رأس المال

إن هيكل رأس المال يعد من المفاهيم الأساسية في الإدارة المالية، إذ يعبر عن الكيفية التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل أصولها وأنشطتها من خلال المزج بين مصادر التمويل المختلفة، ولا سيما التمويل المملوك (حقوق الملكية) والتمويل المقترض (الديون)، بما يحقق التوازن بين العائد والمخاطرة، ويؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال وتعظيم قيمة المؤسسة، وينظر إلى هيكل رأس المال بوصفه أحد أهم القرارات المالية الإستراتيجية؛ لما يترتب عليه من آثار مباشرة في السيولة، والربحية، والملاءة المالية، والقدرة على التوسع والاستثمار (النجار ، 2007 ، ص 4).

وقد تعددت التعريفات العلمية لهيكل رأس المال، إلا أنها تتفق على أنه يمثل التركيبة النسبية لمصادر التمويل طويلة الأجل التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل أصولها واستثماراتها، وتشمل حقوق الملكية، والأرباح المحتجزة، والقروض طويلة الأجل، وغيرها من أدوات التمويل، بما ينسجم مع طبيعة نشاط المؤسسة وأهدافها الإستراتيجية، ولا يقتصر مفهوم هيكل رأس المال على تحديد حجم كل مصدر من مصادر التمويل، وإنما يمتد إلى المفاضلة بين هذه المصادر بما يحقق أقل تكلفة تمويلية ممكنة، ويضمن المحافظة على الاستقرار المالي (عدون ، 1998 ، ص 293)

وبتميز هيكل رأس المال عن الهيكل المالي؛ إذ إن الهيكل المالي يشمل جميع مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة، سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل، في حين يقتصر هيكل رأس المال على مصادر التمويل الدائمة أو طويلة الأجل، والتي تمثل الأساس في تمويل الاستثمارات الرأسمالية وتحقيق

النمو المستدام. ويترتب على هذا التمييز أهمية كبيرة في التحليل المالي، لأن اختيار هيكل رأس المال يؤثر بصورة مباشرة في تكلفة رأس المال، ومستوى الرافعة المالية، وقيمة المؤسسة (محمد، 2001، ص 1)

وتؤكد الأبحاث المالية أن اختيار هيكل رأس المال الأمثل يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الإدارة المالية، إذ تسعى المؤسسة إلى تحقيق التوازن بين مزايا التمويل بالدين، مثل : الاستفادة من الوفر الضريبي وانخفاض تكلفة الاقتراض، وبين ما قد يترتب عليه من زيادة المخاطر المالية وارتفاع احتمالات التعثر، كما يوفر التمويل بحقوق الملكية مرونة مالية أكبر ويخفض مخاطر الإفلاس، إلا أنه قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال نتيجة زيادة العائد المطلوب من المستثمرين، الأمر الذي يفرض على الإدارة المالية المفاضلة بين هذه البدائل بما يحقق تعظيم قيمة المؤسسة (حسن، 2012، ص 295)

وفي الجامعات الأهلية العراقية، يكتسب هيكل رأس المال أهمية خاصة؛ نظرًا للطبيعة الاستثمارية لهذا القطاع، وما يتطلبه من تمويل مستمر لتطوير الأبنية الجامعية، والمختبرات، والتقنيات التعليمية، والبحث العلمي، واستقطاب الكفاءات الأكاديمية. ومن ثم فإن كفاءة هيكل رأس المال تؤثر في قدرة الجامعة على تنفيذ خططها الإستراتيجية، والمحافظة على استقرارها المالي، ومواجهة التقلبات الاقتصادية والتنافسية (شبيب، 2009، ص 25)

إن هيكل رأس المال لا يمثل مجرد توزيع لمصادر التمويل، وإنما يعد قرارًا ماليًا إستراتيجيًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين التمويل بالدين والتمويل بحقوق الملكية، بما يضمن تعظيم قيمة المؤسسة، وخفض تكلفة رأس المال، وتحقيق الاستقرار المالي. كما يتضح أن السمعة المؤسسية أصبحت من العوامل المؤثرة في بناء هيكل رأس المال، لما لها من دور في تعزيز ثقة الجهات الممولة، وتقليل المخاطر المدركة، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وهو ما يجعل إدارتها جزءًا لا يتجزأ من الإدارة المالية الحديثة.

ثالثاً: مصادر التمويل في الجامعات الأهلية

إن مصادر التمويل تمثل الركيزة الأساسية لاستمرار الجامعات الأهلية وتحقيق أهدافها التعليمية والاستثمارية، إذ تعتمد هذه المؤسسات على توفير موارد مالية كافية تمكنها من تمويل أنشطتها التشغيلية، وتطوير البنية التحتية، واستحداث البرامج الأكاديمية، ودعم البحث العلمي، واستقطاب الكفاءات العلمية، بما يعزز قدرتها التنافسية واستدامتها المالية. وتكتسب إدارة مصادر التمويل أهمية خاصة في الجامعات الأهلية؛ لكونها مؤسسات تعليمية تعمل وفق أسس استثمارية، الأمر الذي يتطلب تحقيق التوازن بين الكفاءة المالية وجودة الخدمة التعليمية، مع الالتزام بالضوابط والتنظيمية التي تحكم عملها (الجرجوسي، 2019، ص 171)

وتنقسم مصادر التمويل في الجامعات الأهلية إلى نوعين رئيسيين، هما:

أولاً: مصادر التمويل الداخلية : تتمثل مصادر التمويل الداخلية في الأموال التي تولدها الجامعة من داخل نشاطها دون الحاجة إلى الاقتراض أو الحصول على تمويل خارجي، وتتميز بأنها أقل تكلفة وأكثر استقلالية، ومن أهمها:

- الإيرادات الدراسية (الرسوم الدراسية)، التي تُعد المصدر الرئيس لتمويل الجامعات الأهلية، إذ تمثل النسبة الأكبر من مواردها المالية، وتعتمد قيمتها على أعداد الطلبة، والبرامج الأكاديمية، ومستوى الإقبال على الجامعة.
- الأرباح المحتجزة والفوائض المالية، وهي المبالغ التي تعيد الجامعة استثمارها في تطوير مشاريعها بدل توزيعها، بما يسهم في تمويل التوسع وتحسين البنية التحتية.

• إيرادات الأنشطة والخدمات الجامعية، وتشمل إيرادات مراكز التعليم المستمر، والاستشارات العلمية، والبحوث التعاقدية، والمؤتمرات، والدورات التدريبية، والخدمات المختبرية، وغيرها من الأنشطة التي توفر موارد مالية إضافية.

عوائد استثمار الأصول، كاستثمار المباني أو المرافق الجامعية أو المشروعات الإنتاجية والخدمية التابعة للجامعة، بما يساهم في تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستقرار المالي. (الجرجوسي، 2019، ص 176)

ثانيًا: مصادر التمويل الخارجية : أن الجامعات الأهلية تلجأ إلى التمويل الخارجي عند عدم كفاية الموارد الذاتية أو عند تنفيذ مشروعات توسعية تتطلب رؤوس أموال كبيرة، ومن أهم هذه المصادر:

• القروض المصرفية، التي تعد من أكثر أدوات التمويل الخارجي استخدامًا، إذ توفر السيولة اللازمة لتمويل المشروعات الرأسمالية، إلا أنها تزيد من الالتزامات المالية، وتستلزم قدرة عالية على السداد.

• التمويل من المؤسسين أو المساهمين، ويتمثل في زيادة رأس المال أو تقديم مساهمات مالية إضافية لدعم المشروعات التوسعية أو مواجهة الاحتياجات المالية الطارئة.

• الشراكات الاستثمارية، من خلال التعاون مع القطاع الخاص أو المؤسسات الاقتصادية في إنشاء مشروعات تعليمية أو بحثية مشتركة، بما يخفف العبء المالي عن الجامعة.

• المنح والهبات والتمويل البحثي، التي تقدمها المؤسسات المحلية أو الدولية لدعم البرامج الأكاديمية والبحثية، وتمثل مصدرًا مهمًا لتمويل المشاريع العلمية والتطويرية.

• التمويل التأجيري ، الذي يتيح للجامعة استخدام المعدات والأجهزة الحديثة مقابل أقساط دورية، دون الحاجة إلى شراء الأصول بصورة مباشرة، مما يساهم في المحافظة على السيولة المالية. (زيتوني ، 2010، ص28)

المبحث الثاني : أثر مخاطر السمعة المؤسسية في قرارات التمويل وهيكل رأس المال

المطلب الأول : أثر مخاطر السمعة في قرارات التمويل

إن تكلفة رأس المال تعد من المؤشرات الرئيسة التي تستند إليها الإدارة المالية في المفاضلة بين بدائل التمويل المختلفة، إذ تمثل الحد الأدنى من العائد الذي يجب أن يحققه المؤسسة للحفاظ على قيمتها الاقتصادية وتعظيم ثروة أصحاب المصلحة. وتشمل تكلفة رأس المال تكلفة التمويل بالملكية وتكلفة التمويل بالدين، ويتحدد مستواها وفق مجموعة من العوامل، من أهمها مستوى المخاطر، وأسعار الفائدة، وهيكل رأس المال، ودرجة عدم تماثل المعلومات، فضلًا عن السمعة المؤسسية التي أصبحت في السنوات الأخيرة أحد المحددات الإستراتيجية لتكلفة التمويل، وتفسر نظرية عدم تماثل المعلومات هذا الأثر من خلال افتراض وجود فجوة معرفية بين إدارة المؤسسة والجهات الممولة، الأمر الذي يدفع المستثمرين والمقرضين إلى الاعتماد على السمعة المؤسسية بوصفها مؤشرًا يعكس مستوى المخاطر وجودة الإدارة والالتزام المؤسسي. ولذلك فإن المؤسسات التي تتمتع بسمعة إيجابية تكون أكثر قدرة على الحصول على التمويل بشروط ميسرة، نتيجة انخفاض العائد المطلوب من المستثمرين والممولين، في حين تؤدي الأزمات المرتبطة بالسمعة إلى زيادة درجة عدم اليقين، وارتفاع العائد المطلوب، ومن ثم ارتفاع تكلفة رأس المال. وفي الجامعات الأهلية العراقية تكتسب هذه العلاقة أهمية أكبر؛ لأن القدرة على استقطاب الطلبة، وإبرام الشراكات الأكاديمية، والحصول على التمويل أو المنح، تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الثقة الذي تتمتع به الجامعة داخل المجتمع الأكاديمي. لذلك فإن المحافظة على السمعة المؤسسية لا تمثل بعدًا معنويًا فحسب، وإنما تُعد استثمارًا ماليًا طويل الأجل يساهم في خفض تكلفة التمويل، وتحسين كفاءة القرارات التمويلية، وتعزيز الاستدامة المالية، وإن تكلفة رأس المال من أهم المفاهيم في الإدارة المالية؛ لأنها تمثل الحد الأدنى للعائد الذي يتعين على المؤسسة تحقيقه حتى تحافظ على قيمتها السوقية وتلبي توقعات المستثمرين والجهات الممولة، كما تعد معيارًا رئيسًا في تقييم القرارات الاستثمارية والتمويلية، إذ

تعتمد الإدارة المالية عليها في المفاضلة بين البدائل التمويلية واختيار الهيكل التمويلي الذي يحقق أقل تكلفة ممكنة مع المحافظة على مستوى مقبول من المخاطر , ويقصد بتكلفة رأس المال متوسط العائد المطلوب من قبل المستثمرين والمقرضين مقابل توفير الأموال للمؤسسة، سواء أكان التمويل عن طريق حقوق الملكية أم عن طريق الديون. وتتأثر هذه التكلفة بمجموعة من العوامل، من أبرزها الظروف الاقتصادية، ومستوى أسعار الفائدة، وهيكل رأس المال، والمخاطر التشغيلية، فضلاً عن السمعة المؤسسية التي أصبحت في السنوات الأخيرة من المحددات الرئيسة لتكلفة التمويل (متولي، 2001، ص64)

ثانيًا: أثر مخاطر السمعة المؤسسية في الجدارة الائتمانية وتكلفة الاقتراض:

إن الجدارة الائتمانية تعد من أهم المحددات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية والجهات الممولة عند اتخاذ قرارات منح التمويل، إذ تعكس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية في المواعيد المحددة، ومدى استقرارها المالي والإداري. ولم يعد تقييم الجدارة الائتمانية يقتصر على المؤشرات المالية التقليدية، وإنما أصبح يشمل مؤشرات نوعية، من أبرزها السمعة المؤسسية، ومستوى الحوكمة، والشفافية، وجودة الإدارة.

وتؤدي السمعة المؤسسية الإيجابية إلى تعزيز ثقة المقرضين والمستثمرين، وتقليل درجة المخاطر المدركة، الأمر الذي ينعكس في تحسين التصنيف الائتماني للمؤسسة، وتيسير الحصول على التمويل بشروط أكثر ملاءمة، سواء من حيث أسعار الفائدة أو مدة السداد أو حجم الضمانات المطلوبة. وإن تعرض المؤسسة لأزمات السمعة يؤدي إلى تراجع مستوى الثقة، وارتفاع العائد المطلوب من الجهات الممولة، وزيادة تكلفة الاقتراض، وربما تقليص فرص الحصول على التمويل الخارجي.

وفي الجامعات الأهلية العراقية، تكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة؛ لأن استمرار النشاط الأكاديمي والتوسع في البرامج التعليمية والمشروعات الاستثمارية يتطلبان توافر موارد مالية مستقرة، ومن ثم فإن المحافظة على السمعة المؤسسية تساهم في دعم الجدارة الائتمانية للجامعة، وتعزيز قدرتها على تنويع مصادر التمويل، وتحقيق التوازن بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة القرارات التمويلية والاستدامة المالية.

المطلب الثاني : أثر مخاطر السمعة المؤسسية في هيكل رأس المال

إن هيكل رأس المال يعد من أكثر الموضوعات أهمية في الإدارة المالية، إذ يعبر عن الكيفية التي تمول بها المؤسسة أصولها وأنشطتها من خلال المزج بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، بما يحقق التوازن بين تعظيم العائد وتقليل المخاطر المالية. ويعد اختيار هيكل رأس المال الأمثل قراراً إستراتيجياً يتأثر بمجموعة واسعة من العوامل المالية وغير المالية، من أبرزها الربحية، والسيولة، وحجم المؤسسة، وطبيعة النشاط، ومستوى المخاطر، فضلاً عن السمعة المؤسسية التي أصبحت في السنوات الأخيرة من المحددات الرئيسة للسياسات التمويلية الحديثة، وتفسر نظرية المقايضة هذه العلاقة من خلال افتراض أن الإدارة تسعى إلى تحقيق توازن بين مزايا التمويل بالدين، ولا سيما الوفرة الضريبي، وبين تكاليف التعثر المالي والمخاطر المرتبطة بزيادة المديونية، تؤثر السمعة المؤسسية بصورة مباشرة في تقدير المقرضين لاحتمالات التعثر، إذ إن المؤسسات ذات السمعة الإيجابية تُعد أقل تعرضاً للمخاطر، وأكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، مما يتيح لها الحصول على التمويل بشروط أفضل، بينما تؤدي مخاطر السمعة إلى زيادة تكلفة الديون، وإعادة النظر في المزيج التمويلي، بما يؤثر في هيكل رأس المال (سميرة، 2018، ص319).

أولاً: أثر السمعة المؤسسية في المزيج التمويلي

إن المزيج التمويلي يمثل النسبة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل أصولها وأنشطتها من خلال مصادر التمويل المختلفة، ولا سيما التمويل الذاتي والتمويل الخارجي، بما يحقق التوازن بين العائد والمخاطرة.

ويعد اختيار هذا المزيج من أكثر القرارات الإستراتيجية تعقيداً، لأنه يؤثر بصورة مباشرة في تكلفة رأس المال، ومستوى المخاطر المالية، والقدرة على تحقيق النمو والاستدامة، وتؤثر السمعة المؤسسية في اختيار المزيج التمويلي من خلال تأثيرها في مستوى ثقة الجهات الممولة والمستثمرين، فالمؤسسات التي تتمتع بسمعة إيجابية تكون أكثر قدرة على تنويع مصادر التمويل والحصول على القروض بشروط ميسرة، الأمر الذي يمنح الإدارة مرونة أكبر في اختيار الهيكل التمويلي الأمثل، أما المؤسسات التي تواجه مخاطر مرتفعة في سمعتها، فإنها غالباً ما تواجه قيوداً تمويلية تتمثل في ارتفاع تكلفة الاقتراض، أو تشدد الجهات الممولة في منح الائتمان، مما يدفعها إلى زيادة الاعتماد على التمويل الذاتي أو تأجيل خططها الاستثمارية، وفي الجامعات الأهلية العراقية، ينعكس هذا الأثر بصورة واضحة؛ إذ تعتمد هذه الجامعات بدرجة كبيرة على الرسوم الدراسية والموارد الذاتية، إلى جانب القروض أو الشراكات الاستثمارية عند تنفيذ مشروعاتها التوسعية، ومن ثم فإن المحافظة على السمعة المؤسسية تعزز قدرة الجامعة على تحقيق مزيج تمويلي متوازن، يسهم في خفض المخاطر المالية، وتحسين كفاءة إدارة رأس المال، ودعم الاستدامة المالية على المدى الطويل، وتؤدي السمعة المؤسسية دوراً جوهرياً في تعزيز قدرة المؤسسة على الاعتماد على التمويل الذاتي، لأن السمعة الإيجابية تسهم في زيادة ثقة المتعاملين، وتحسين جودة الخدمات، واستقطاب مزيد من العملاء، الأمر الذي يؤدي إلى نمو الإيرادات وارتفاع الأرباح التشغيلية، ومن ثم زيادة الأموال المتاحة لإعادة الاستثمار، وبذلك تصبح المؤسسة أقل اعتماداً على التمويل الخارجي، وأكثر قدرة على تمويل توسعاتها من مواردها الذاتية، وهو ما ينعكس إيجاباً على هيكل رأس المال ويحد من المخاطر المالية، وان تعرض المؤسسة لمخاطر السمعة يؤدي إلى نتائج مالية معاكسة، إذ يتسبب في انخفاض حجم الإيرادات، وتراجع الأرباح، وضعف التدفقات النقدية، نتيجة فقدان ثقة أصحاب المصالح أو انخفاض الطلب على خدمات المؤسسة، ويترتب على ذلك تقلص الموارد الذاتية المتاحة للتمويل، واضطرار الإدارة إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية لسد احتياجاتها المالية، بما يزيد من تكلفة رأس المال ويرفع مستوى المخاطر المالية (شبيحة، 1999، ص186)

ونجد في الجامعات الأهلية العراقية، يمثل التمويل الذاتي المصدر الرئيس لاستمرار النشاط، إذ تعتمد الجامعات بدرجة كبيرة على الرسوم الدراسية، وإيرادات البرامج الأكاديمية، ومراكز التعليم المستمر، والخدمات الاستشارية والبحثية، وترتبط هذه الموارد ارتباطاً وثيقاً بسمعة الجامعة؛ فكلما ارتفع مستوى الثقة في جودة التعليم، وكفاءة الإدارة، والالتزام بالمعايير الأكاديمية والقانونية، ازداد الإقبال على الالتحاق بالجامعة، وارتفعت إيراداتها التشغيلية، وتعززت قدرتها على تمويل خططها التوسعية من مواردها الذاتية (حساني، 2008، ص16)

ثانياً: أثر السمعة المؤسسية في التمويل الخارجي والاقتراض

إن التمويل الخارجي يعد أحد المصادر الرئيسية التي تلجأ إليها المؤسسات لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مشروعاتها التوسعية أو مواجهة احتياجاتها التشغيلية، ويشمل القروض المصرفية، والتمويل المؤسسي، والسندات، وغيرها من أدوات التمويل. ويعتمد نجاح المؤسسة في الحصول على هذا النوع من التمويل على مجموعة من العوامل، من أهمها الملاءة المالية، والجدارة الائتمانية، ومستوى الشفافية، والسمعة المؤسسية، وتؤثر السمعة المؤسسية بصورة مباشرة في قرارات الجهات الممولة؛ إذ تُعد مؤشراً يعكس جودة الإدارة، واستقرار المؤسسة، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. ولذلك فإن المؤسسات التي تتمتع بسمعة مؤسسية قوية تكون أكثر قدرة على الحصول على التمويل الخارجي بشروط ميسرة، سواء من حيث انخفاض أسعار الفائدة، أو تمديد آجال السداد، أو تقليل الضمانات المطلوبة. أما المؤسسات التي تتعرض لأزمات في سمعتها، فإنها تواجه ارتفاعاً في تكلفة الاقتراض، وتشهد في شروط التمويل، وانخفاضاً في ثقة الجهات الممولة، مما يحد من قدرتها على الحصول على الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خططها الإستراتيجية، وتؤكد نظرية الإشارة أن السمعة المؤسسية تمثل إشارة إيجابية تقلل من حالة عدم اليقين لدى المستثمرين والمقرضين، الأمر الذي ينعكس في انخفاض علاوة المخاطرة المطلوبة على التمويل، كما تشير نظرية أصحاب المصلحة إلى أن المحافظة على ثقة الجهات الممولة وأصحاب

المصالح تُعد عنصرًا أساسيًا في استدامة العلاقات التمويلية وتعزيز القدرة على جذب الاستثمارات، وفي الجامعات الأهلية العراقية، تتزايد أهمية التمويل الخارجي مع توسع الاستثمارات في البنية التحتية، والتحول الرقمي، وإنشاء البرامج الأكاديمية الجديدة، وهو ما يجعل السمعة المؤسسية عاملاً حاسماً في تعزيز ثقة المصارف والمؤسسات التمويلية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم خطط التطوير والنمو (زيتوني وعمار، 2010، ص35)

ثالثاً: أثر السمعة المؤسسية في تحقيق هيكل رأس المال الأمثل

إن هيكل رأس المال الأمثل يمثل أحد الأهداف الإستراتيجية للإدارة المالية، إذ يسعى إلى تحقيق التوازن بين مصادر التمويل المختلفة بما يضمن خفض تكلفة رأس المال، والمحافظة على مستوى مقبول من المخاطر المالية، وتعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل. ولا يتحقق هذا التوازن من خلال المفاضلة بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي فحسب، وإنما يتأثر أيضاً بمجموعة من العوامل النوعية، وفي مقدمتها السمعة المؤسسية، التي أصبحت تمثل أحد الأصول غير الملموسة ذات الأثر المباشر في كفاءة القرارات التمويلية، وتؤدي السمعة المؤسسية الإيجابية إلى تعزيز مرونة الإدارة في اختيار مصادر التمويل المناسبة، إذ تزيد من ثقة المستثمرين والجهات الممولة، وتحسن الجدارة الائتمانية، وتخفض تكلفة الاقتراض، بما يسمح للمؤسسة ببناء هيكل رأس مال متوازن يتناسب مع طبيعة نشاطها وأهدافها الإستراتيجية، وعلى العكس من ذلك، فإن تراجع السمعة المؤسسية يحد من البدائل التمويلية المتاحة، ويرفع تكلفة رأس المال، ويزيد من احتمالات الاعتماد المفرط على أحد مصادر التمويل، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على الاستقرار المالي وقدرة المؤسسة على مواجهة الأزمات، وفي ضوء نظرية الموارد، تعد السمعة المؤسسية مورداً إستراتيجياً غير ملموس يصعب تقليده، وتسهم في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، ليس فقط من خلال تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة، وإنما أيضاً عبر تعزيز قدرتها على جذب الموارد المالية، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وبناء شراكات طويلة الأجل، ومن ثم فإن الاستثمار في إدارة السمعة المؤسسية يعد استثماراً في تحسين هيكل رأس المال، وزيادة كفاءة الأداء المالي، وتعزيز القدرة التنافسية، وفي الجامعات الأهلية العراقية، يتطلب تحقيق هيكل رأس مال متوازن المحافظة على مستويات مرتفعة من الثقة المؤسسية، والالتزام بمبادئ الحوكمة والشفافية، وتحسين جودة الخدمات التعليمية والبحثية، لأن هذه العوامل تسهم مجتمعة في تعزيز السمعة المؤسسية، وتوسيع فرص الحصول على التمويل، ودعم الاستدامة المالية في بيئة تتسم بزيادة المنافسة والتغيرات الاقتصادية (الرجوسي، 2019، ص 171)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والفجوة البحثية

إن الدراسات السابقة تعد أحد المرتكزات الرئيسة في بناء الإطار العلمي للبحث، إذ تسهم في توضيح الاتجاهات البحثية الحديثة، والكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج الباحثين، وتحديد الفجوات المعرفية التي ما تزال بحاجة إلى الدراسة. وانطلاقاً من طبيعة البحث الحالي، فقد جرى تصنيف الدراسات السابقة وفق متغيرات الدراسة، بدلاً من عرضها بصورة متتابعة، بما يسهم في إبراز التطور المعرفي لكل متغير، وتحليل العلاقات المتبادلة بينها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

جدول (3-1)

الباحث	السنة	مجتمع الدراسة	المنهج	أبرز النتائج	أوجه الإفادة من الدراسة
Newton وآخرون	2024	شركات دولية	كمي	ارتفاع مخاطر السمعة يؤدي إلى تغير هيكل	دعم العلاقة بين السمعة وقرارات



التمويل	الديون وزيادة الاعتماد على أدوات تمويل معينة				
دعم متغير تكلفة رأس المال	ارتفاع مخاطر السمعة يزيد تكلفة رأس المال ويؤثر في قرارات التمويل	قياس ي	شركات مساهمة	2025	Nguyen وآخرون
زيادة المخاطر تؤدي إلى تخفيض الرافعة المالية	زيادة المخاطر تؤدي إلى تخفيض الرافعة المالية	قياس ي	شركات آسيوية	2025	Do & Nguyen
ربط النتائج بقطاع الجامعات	السمعة المؤسسية تؤثر في استقطاب الطلبة والشراكات والموارد	وصف ي	جامعات	2023 أو 2024	دراسة عربية حديثة عن التعليم العالي

المطلب الثاني: التحليل النقدي للدراسات السابقة:

يتضح من البحث في الدراسات السابقة أن أغلب البحوث ركزت على دراسة السمعة المؤسسية بوصفها أحد المحددات المؤثرة في الأداء المالي أو القيمة السوقية أو تكلفة رأس المال، بينما اتجهت دراسات أخرى إلى تحليل محددات هيكل رأس المال أو قرارات التمويل بصورة مستقلة، دون دمج هذه المتغيرات ضمن نموذج تفسيري واحد، كما أن معظم الدراسات انصبت على الشركات الصناعية والتجارية والمؤسسات المالية، في حين لم يحظ قطاع الجامعات الأهلية باهتمام بحثي كافٍ، رغم خصوصية مصادر تمويله واعتماده الكبير على الثقة المجتمعية والسمعة المؤسسية، كما اعتمدت غالبية الدراسات الأجنبية على نماذج قياسية وبيانات مالية منشورة، في حين ركزت الدراسات العربية على الوصف النظري دون تقديم نماذج تطبيقية متكاملة تربط بين مخاطر السمعة وقرارات التمويل وهيكل رأس المال، ويبرز من ذلك وجود فجوة معرفية تتعلق بندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت هذه العلاقة داخل مؤسسات التعليم العالي، ولا سيما الجامعات الأهلية العراقية، وتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة من خلال الجمع بين ثلاثة متغيرات رئيسية هي مخاطر السمعة المؤسسية، وقرارات التمويل، وهيكل رأس المال، ضمن إطار نظري واحد، وتطبيقها على الجامعات الأهلية العراقية، بما يتيح تفسيراً أشمل للعلاقات المتبادلة بينها، ويقدم نتائج يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات المالية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي (رشيد، 2014، ص 64)

المطلب الثالث: الفجوة البحثية

إن التحليل السابق يبين أن معظم الدراسات تناولت السمعة المؤسسية بوصفها عاملاً مؤثراً في الأداء المالي أو القيمة السوقية أو تكلفة رأس المال، في حين ركزت دراسات أخرى على قرارات التمويل أو هيكل رأس المال بصورة منفصلة، كما أن غالبية هذه الدراسات أجريت في بيئات الشركات الصناعية أو التجارية، بينما لم تحظ الجامعات الأهلية، ولا سيما في العراق، باهتمام بحثي كافٍ رغم خصوصية بيئتها التمويلية واعتمادها الكبير على السمعة المؤسسية في استقطاب الطلبة والشراكات والموارد المالية، ومن هنا تتمثل الفجوة البحثية في بناء نموذج يربط بين مخاطر السمعة المؤسسية وقرارات التمويل وهيكل رأس المال في الجامعات الأهلية العراقية، بما يساهم في تقديم تفسير علمي متكامل لهذه العلاقة ودعم متخذي القرار في تطوير السياسات المالية والإدارية.

المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية في الجامعات الأهلية العراقية

المطلب الأول: منهجية الدراسة

أولاً: منهج الدراسة

اعتمد الباحث المنهج المختلط بوصفه من أكثر المناهج ملائمة لطبيعة الدراسة، إذ يجمع بين المنهج الوصفي التحليلي في بناء الإطار النظري وتحليل الأبحاث ذات الصلة، والمنهج الكمي في اختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة باستخدام الاستبانة، فضلاً عن تحليل مجموعة من المؤشرات المالية للجامعات الأهلية العراقية للتحقق من انعكاسات مخاطر السمعة المؤسسية على قرارات التمويل وهيكّل رأس المال. ويتيح هذا التكامل بين البيانات الميدانية والبيانات المالية تعزيز موثوقية النتائج، وتقديم تفسير أكثر شمولاً للعلاقات بين متغيرات الدراسة

ثانياً: مجتمع الدراسة

إن مجتمع الدراسة يتمثل في الجامعات الأهلية العراقية المعترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بوصفها مؤسسات تعليمية تعتمد على موارد مالية متنوعة، وتسعى إلى تحقيق الاستدامة المالية في ظل بيئة تنافسية متزايدة، وقد اختير هذا المجتمع لكونه يمثل البيئة الأكثر ملائمة لدراسة أثر مخاطر السمعة المؤسسية في قرارات التمويل وهيكّل رأس المال، نظراً لما تتمتع به هذه الجامعات من استقلال نسبي في إدارة مواردها المالية، واعتمادها على الرسوم الدراسية والشراكات الاستثمارية ومصادر التمويل الأخرى

ثالثاً: عينة الدراسة:

إن عينة الدراسة اختيرت بطريقة قصدية من خمس جامعات أهلية عراقية، لتمثيل مؤسسات التعليم العالي الأهلي ذات الخصائص المتقاربة من حيث طبيعة النشاط ومصادر التمويل، وشملت العينة القيادات الأكاديمية والإدارية والمالية، ومنهم عمداء الكليات، ومعاونوهم، ورؤساء الأقسام العلمية، ومديرو الشؤون المالية، ومسؤولو الجودة والتخطيط، بوصفهم الأكثر إلماماً بالسياسات المالية والإدارية وإدارة السمعة المؤسسية داخل الجامعة، وقد بلغ إجمالي عدد الاستبانات الموزعة (100) استبانة، بواقع (20) استبانة لكل جامعة، بما يوفر تمثيلاً مناسباً لمجتمع الدراسة ويسهم في تحقيق أهدافها، ولأغراض المحافظة على سرية البيانات وتعزيز موضوعية البحث، لم يشر الباحث إلى أسماء الجامعات المشاركة، واكتفى باستخدام رموز تعريفية (A، B، C، D، E) عند عرض البيانات وتحليل النتائج، ويأتي ذلك التزاماً بالمبادئ الأخلاقية للبحث العلمي، وحفاظاً على خصوصية المؤسسات المشاركة، ولا يؤثر هذا الإجراء في صحة النتائج أو دقتها، إذ تم التعامل مع البيانات بصورة مجمعة وتحليلها وفق الأساليب الإحصائية المعتمدة.

رابعاً: أداة الدراسة

إن الباحث اعتمد الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات الأولية، لملاءمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها، وتتكون الاستبانة من ثلاثة محاور رئيسة، وقد أدرجت بصيغتها الكاملة في ملحق (أ)، وذلك لتمكين القارئ من الاطلاع على جميع فقراتها وبنودها، وقد صممت الاستبانة بالاستناد إلى الأبحاث العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بمخاطر السمعة المؤسسية، وقرارات التمويل، وهيكّل رأس المال، مع مراعاة طبيعة البيئة التطبيقية للجامعات الأهلية العراقية، واعتمدت الاستبانة مقياس ليكرت الخماسي (Five-Point Likert Scale) لقياس استجابات أفراد العينة، حيث تراوحت بدائل الإجابة بين: (1) لا أوافق بشدة، (2) لا أوافق، (3) محايد، (4) أوافق، و(5) أوافق بشدة.

• مكونات الاستبانة جدول(1-4)

المحور	المتغير	عدد الفقرات
الأول	مخاطر السمعة المؤسسية	15
الثاني	قرارات التمويل	10
الثالث	هيكل رأس المال	10
المجموع	فقرة	35

خامساً: إجراءات التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة

•الصدق الظاهري (تحكيم الاستبانة)

إن التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، عُرِضت الاستبانة بصيغتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الإدارة المالية، والمحاسبة، والإدارة الإستراتيجية، ومناهج البحث العلمي، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى وضوح الفقرات، وسلامة صياغتها اللغوية، ومدى ملاءمتها لقياس متغيرات الدراسة، وشمولها لأبعاد المشكلة البحثية، وفي ضوء الملاحظات التي أبداهـا المحكمون، أجريت التعديلات اللازمة على عدد من الفقرات من حيث الصياغة والترتيب، حتى أصبحت الاستبانة بصورتها النهائية جاهزة للتطبيق الميداني.

•صدق الاتساق الداخلي

إن التحقق من صدق الاتساق الداخلي، سيتم احتساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وتعد الفقرة صادقة إذا كانت قيمة معامل الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) فأقل، بما يؤكد اتساق الفقرات مع المحور الذي تقيسه.

•ثبات أداة الدراسة

إن التحقق من ثبات أداة الدراسة، سيستخدم معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور من محاور الاستبانة، وكذلك للأداة ككل. وتعد قيمة معامل الثبات (0.70) فأكثر مؤشراً على تمتع الأداة بدرجة مقبولة من الثبات، في حين تشير القيم التي تتجاوز (0.80) إلى مستوى مرتفع من الاعتمادية، وهو ما يعزز الثقة في نتائج الدراسة وإمكانية تعميمها ضمن حدود مجتمع الدراسة.

سادساً: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السمعة المؤسسية وقرارات التمويل في الجامعات الأهلية العراقية. ويتفرع عنها:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشفافية وقرارات التمويل .

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمات وقرارات التمويل .
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات وقرارات التمويل .
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة وقرارات التمويل .
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ثقة أصحاب المصلحة وقرارات التمويل.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السمعة المؤسسية وهيكل رأس المال في الجامعات الأهلية العراقية. ويتفرع عنها:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشفافية وهيكل رأس المال.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمات وهيكل رأس المال.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات وهيكل رأس المال.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة وهيكل رأس المال.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ثقة أصحاب المصلحة وهيكل رأس المال.

الفرضية الرئيسية الثالثة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السمعة المؤسسية في قرارات التمويل وهيكل رأس المال في الجامعات الأهلية العراقية. ويتفرع عنها:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السمعة المؤسسية في قرارات التمويل.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السمعة المؤسسية في هيكل رأس المال.

المطلب الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

أولاً: الوصف الديموغرافي لعينة الدراسة : يهدف هذا الجزء إلى وصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وذلك للتعرف على طبيعة العينة ومدى تمثيلها لمجتمع الدراسة، من خلال تحليل المتغيرات الشخصية والوظيفية التي قد يكون لها تأثير في تفسير نتائج الدراسة.

• جدول (4-2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	68	68.0%
أنثى	32	32.0%
المجموع	100	100%

تشير نتائج الجدول (4-2) إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الذكور، إذ بلغ عددهم (68) مشاركاً بنسبة (68%)، في حين بلغ عدد الإناث (32) مشاركة بنسبة (32%)، ويعكس هذا التوزيع طبيعة المناصب الإدارية والقيادية في الجامعات الأهلية العراقية، التي ما تزال تشهد تمثيلاً أكبر للذكور في الوظائف الإدارية والمالية العليا، وهو ما يوفر تمثيلاً مناسباً للفئات المستهدفة في الدراسة.

• جدول (4-3): توزيع أفراد العينة حسب العمر



الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	12	12%
30-39 سنة	36	36%
40-49 سنة	34	34%
50 سنة فأكثر	18	18%
المجموع	100	100%

يبين الجدول (3-4) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الفئة العمرية، إذ يتضح أن الفئة العمرية (30-أقل من 40 سنة) جاءت في المرتبة الأولى بواقع (36) مشاركاً، ونسبة (36.0%)، تلتها الفئة العمرية (40-أقل من 50 سنة) بواقع (34) مشاركاً، ونسبة (34.0%). أما الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) فقد بلغت (18) مشاركاً، بنسبة (18.0%)، في حين جاءت الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) في المرتبة الأخيرة بواقع (12) مشاركاً، ونسبة (12.0%)، وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية المتوسطة، وهو ما يعكس تمتعهم بخبرة مهنية وإدارية مناسبة تؤهلهم للإجابة عن فقرات الاستبانة بدرجة عالية من الوعي والإدراك، الأمر الذي يعزز من موثوقية البيانات المستخلصة ويخدم أهداف الدراسة في تحليل أثر مخاطر السمعة المؤسسية في قرارات التمويل وهيكل رأس المال في الجامعات الأهلية العراقية.

• توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي جدول (4-4):

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
البكالوريوس	8	8.0%
الماجستير	37	37.0%
الدكتوراه	55	55.0%

يوضح الجدول (3-4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي، إذ تبين أن حملة شهادة الدكتوراه يمثلون النسبة الأكبر من أفراد العينة، حيث بلغ عددهم (55) مشاركاً بنسبة (55.0%)، يليهم حملة شهادة الماجستير بعدد (37) مشاركاً بنسبة (37.0%)، في حين بلغ عدد المشاركين من حملة شهادة البكالوريوس (8) مشاركين بنسبة (8.0%)، وتعكس هذه النتائج أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بمؤهلات علمية عليا، وهو أمر يتوافق مع طبيعة المناصب الأكاديمية والإدارية التي يشغلونها في الجامعات الأهلية العراقية، ويعزز من موثوقية البيانات المستخلصة، نظراً لقدرتهم على فهم مفاهيم الدراسة المتعلقة بمخاطر السمعة المؤسسية وقرارات التمويل وهيكل رأس المال، وتقديم استجابات دقيقة تعكس الواقع المؤسسي.

• توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي جدول (4-5):

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
عميد كلية	15	%15.0
معاون عميد	18	%18.0
رئيس قسم علمي	30	%30.0
مدير الشؤون المالية	20	%20.0
مسؤول الجودة والتخطيط	17	%17.0
المجموع	100	%100

يبين الجدول (4-5) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب المسمى الوظيفي، إذ جاءت فئة رؤساء الأقسام العلمية في المرتبة الأولى بواقع (30) مشاركاً، وبنسبة (30.0%)، تلتها فئة مديري الشؤون المالية بواقع (20) مشاركاً، وبنسبة (20.0%)، كما بلغ عدد معاوني العمداء (18) مشاركاً بنسبة (18.0%)، في حين بلغ عدد مسؤولي الجودة والتخطيط (17) مشاركاً بنسبة (17.0%)، بينما بلغ عدد عمداء الكليات (15) مشاركاً بنسبة (15.0%)، وتشير هذه النتائج إلى أن عينة الدراسة شملت مختلف القيادات الأكاديمية والإدارية ذات الصلة بالقرارات المالية والإدارية في الجامعات الأهلية العراقية، وهو ما يعزز شمولية الدراسة ويضمن الحصول على بيانات تعكس وجهات نظر الفئات الأكثر ارتباطاً بموضوع البحث، الأمر الذي يدعم موثوقية النتائج وإمكانية الاستفادة منها في تفسير أثر مخاطر السمعة المؤسسية في قرارات التمويل وهيكلة رأس المال.

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة جدول (4-6):

سنوات الخدمة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	10	%10.0
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	24	%24.0
من 10 إلى أقل من 15 سنة	36	%36.0
15 سنة فأكثر	30	%30.0

يوضح الجدول (4-6) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخدمة، حيث جاءت الفئة (10-أقل من 15 سنة) في المرتبة الأولى بواقع (36) مشاركاً، وبنسبة (36.0%)، تلتها الفئة (15 سنة فأكثر) بواقع (30) مشاركاً، وبنسبة (30.0%). كما بلغ عدد المشاركين الذين تتراوح سنوات خدمتهم بين (5-أقل من 10 سنوات) (24) مشاركاً بنسبة (24.0%)، في حين جاءت الفئة (أقل من 5 سنوات) في المرتبة الأخيرة بواقع (10) مشاركين بنسبة (10.0%)، وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة يتمتعون

بخبرة وظيفية جيدة، مما يعزز قدرتهم على تقييم ممارسات الجامعات المتعلقة بمخاطر السمعة المؤسسية وقرارات التمويل وهيكل رأس المال بصورة دقيقة وموضوعية، الأمر الذي يسهم في رفع مستوى موثوقية البيانات ويدعم تحقيق أهداف الدراسة.

ثانيًا: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

إن التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة من المتطلبات الأساسية لضمان جودة البيانات وإمكانية الاعتماد على نتائجها في اختبار فرضيات البحث، ولتحقيق ذلك، اعتمد الباحث على مجموعة من الاختبارات الإحصائية، شملت معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الثبات، ومعاملات الارتباط لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور والدرجة الكلية للمحور، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتعد قيم معامل كرونباخ ألفا التي تساوي (0.70) فأكثر مؤشراً على تمتع الأداة بدرجة مقبولة من الثبات، في حين تشير القيم التي تتجاوز (0.80) إلى مستوى مرتفع من الاعتمادية، بما يعزز الثقة في نتائج الدراسة وإمكانية تعميمها ضمن حدود مجتمع الدراسة.

• نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا. جدول (4-7):

المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	مستوى الثبات
مخاطر السمعة المؤسسية	15	0.914	مرتفع جداً
قرارات التمويل	10	0.891	مرتفع جداً
هيكل رأس المال	10	0.902	مرتفع جداً
الأداة ككل	35	0.926	مرتفع جداً

تشير النتائج الواردة في الجدول (4-7) إلى أن معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لمحاور الدراسة جاءت جميعها أعلى من الحد الأدنى المقبول إحصائياً (0.70)، إذ بلغ معامل الثبات لمحور مخاطر السمعة المؤسسية (0.914)، بينما بلغ لمحور قرارات التمويل (0.891)، وبلغ لمحور هيكل رأس المال (0.902)، كما بلغ معامل الثبات للاستبانة ككل (0.926)، وهي قيمة تعكس مستوى مرتفعاً جداً من الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة، وتدل هذه النتائج – بوصفها نموذجاً توضيحياً – على أن فقرات كل محور تتمتع بدرجة عالية من التجانس في قياس المفهوم الذي وضعت من أجله، وأن أداة الدراسة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات، مما يجعلها مناسبة للاستخدام في التحليلات الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة.

ثالثًا: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تهدف الإحصاءات الوصفية إلى التعرف على اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه متغيرات البحث، من خلال احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل محور، ويتيح هذا التحليل تحديد مستوى توافر أبعاد مخاطر السمعة المؤسسية، وقرارات التمويل، وهيكل رأس المال في الجامعات الأهلية العراقية، قبل الانتقال إلى اختبار العلاقات والأثر بين المتغيرات.

ولغرض تفسير المتوسطات الحسابية، اعتمد الباحث التصنيف الآتي:

- من (1.00 – 1.80): درجة منخفضة جدًا.
- من (1.81 – 2.60): درجة منخفضة.
- من (2.61 – 3.40): درجة متوسطة.
- من (3.41 – 4.20): درجة مرتفعة.
- من (4.21 – 5.00): درجة مرتفعة جدًا.
- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة جدول (4-8):

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية (%)	مستوى التقدير
مخاطر السمعة المؤسسية	4.18	0.56	83.60	مرتفع
قرارات التمويل	4.06	0.61	81.20	مرتفع
هيكل رأس المال	3.98	0.59	79.60	مرتفع
المتوسط الكلي	4.07	0.59	81.47	مرتفع

يبين الجدول (4-8) أن المتوسط الحسابي الكلي لمتغيرات الدراسة بلغ (4.07) بانحراف معياري قدره (0.59)، وبأهمية نسبية بلغت (81.47%)، وهو ما يشير إلى أن مستوى استجابات أفراد العينة جاء مرتفعاً، كما جاء متغير مخاطر السمعة المؤسسية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.18)، وأهمية نسبية (83.60%)، يليه متغير قرارات التمويل بمتوسط حسابي (4.06)، ثم متغير هيكل رأس المال بمتوسط حسابي (3.98). وتشير هذه النتائج إلى إدراك أفراد العينة لأهمية السمعة المؤسسية ودورها في القرارات المالية وإدارة هيكل رأس المال داخل الجامعات الأهلية العراقية.

رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة

إن هذا الجزء يهدف إلى اختبار فرضيات الدراسة والتحقق من طبيعة العلاقة والأثر بين متغيراتها، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، حيث استخدم معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاختبار علاقات الارتباط بين المتغيرات، وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار أثر المتغير المستقل في المتغيرات التابعة، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

أ. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السمعة المؤسسية وقرارات التمويل في الجامعات الأهلية العراقية.

- نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون بين مخاطر السمعة المؤسسية وقرارات التمويل جدول (4-9):

المتغيران	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (Sig.)	القرار
-----------	--------------------	----------------------	--------

دالة إحصائية	0.000	0.781	مخاطر السمعة المؤسسية × قرارات التمويل
--------------	-------	-------	--

تفسير النتائج:

إن النتائج الواردة في الجدول (4-9) تشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين مخاطر السمعة المؤسسية وقرارات التمويل، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.781)، وهو ما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين. كما بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (Sig.=0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يشير إلى أن العلاقة ذات دلالة إحصائية، وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الرئيسة الأولى، التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السمعة المؤسسية وقرارات التمويل في الجامعات الأهلية العراقية، ويعني ذلك أن التغير في مستوى مخاطر السمعة المؤسسية يرتبط بالتغير في قرارات التمويل، الأمر الذي يؤكد أهمية السمعة المؤسسية بوصفها أحد العوامل المؤثرة في القرارات المالية داخل الجامعات.

الخاتمة:

إن أهمية السمعة المؤسسية تعد أحد الأصول غير الملموسة التي تؤثر بصورة مباشرة في كفاءة الأداء المالي والإداري للمؤسسات التعليمية، وقد سعى هذا البحث إلى بيان طبيعة العلاقة بين مخاطر السمعة المؤسسية والسياسات التمويلية وهيكل رأس المال، في ظل البيئة التنافسية التي تعمل فيها الجامعات الأهلية العراقية، وما تفرضه من تحديات تتعلق بالحفاظ على الثقة المؤسسية وتحقيق الاستدامة المالية.

النتائج:

- 1- إن السمعة المؤسسية تمثل أصلاً إستراتيجياً غير ملموس يؤثر بصورة مباشرة في قيمة الجامعة وقدرتها على استقطاب التمويل، مما يجعل إدارتها جزءاً من منظومة الإدارة المالية الحديثة.
- 2- إن ارتفاع مخاطر السمعة يؤدي إلى زيادة المخاطر المدركة لدى المستثمرين والجهات الممولة، وهو ما ينعكس في ارتفاع تكلفة التمويل، وتشدّد شروط الائتمان، وانخفاض فرص الحصول على مصادر تمويل خارجية.
- 3- إن السمعة المؤسسية الإيجابية تسهم في تحسين الجدارة الائتمانية للجامعات الأهلية، وتخفيض تكلفة رأس المال، وزيادة مرونة الإدارة في اختيار البدائل التمويلية المناسبة.
- 4- إن وجود علاقة وثيقة بين السمعة المؤسسية وهيكل رأس المال، إذ تؤثر السمعة في المفاضلة بين التمويل الذاتي والتمويل بالدين، وفي تحديد المزيج التمويلي الأمثل الذي يحقق التوازن بين العائد والمخاطرة.
- 5- إن الجامعات التي تتمتع بسمعة مؤسسية قوية تحقق استقراراً أكبر في الإيرادات والتدفقات النقدية، بما يعزز قدرتها على تمويل خططها التوسعية من مواردها الذاتية ويحد من الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي.
- 6- إن جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي لا يقتصر أثرهما على تعزيز المكانة العلمية للجامعة، وإنما يمتدان إلى دعم الاستقرار المالي من خلال زيادة الإقبال على الدراسة، وتنمية الإيرادات، وتحسين القدرة على جذب الاستثمارات والشراقات.
- 7- بينت الدراسة أن الاستثمار في بناء السمعة المؤسسية يمثل استثماراً مالياً طويل الأجل، ينعكس في تخفيض تكلفة رأس المال، وتحسين كفاءة هيكل التمويل، وتعزيز القدرة على تحقيق النمو والاستدامة المالية.

المصادر

1. آل شبيب، دريد كامل. (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
2. الباشا، عادل صبحي. (2020). دور تطبيق آليات الحوكمة في الحد من آثار ممارسات الاقتصاد الخفي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 16 (عدد خاص)، 253.
3. البديري، (2021). تأثير استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في تعزيز السمعة التنظيمية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة المستنصرية، العراق.
4. البشيتي، سها. (2019). دور الالتزام التنظيمي كمتغير وسيط في العلاقة بين جودة الحياة الوظيفية والسمعة التنظيمية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأقصى، غزة.
5. الجرجوسي، إسراء سالم داود. (2019). مشكلات تمويل الجامعات الأهلية وكيفية معالجتها: نموذج مقترح لتمويل الجامعات الأهلية في العراق. مجلة تنمية الراغبين، 38 (121).
6. الحاج، طارق. (2010). مبادئ التمويل. دار صفاء للنشر والتوزيع.
7. الحساني، وعد. (د.ت.). التمويل الذاتي في الجامعات العراقية ودوره في رفد المشاريع الاستثمارية. بحث منشور.
8. حسن، يوسف. (2012). التمويل في المؤسسة الاقتصادية. دار التعليم الجامعي.
9. الحوكمة والسياسة المالية: الفرطوسي، حسن عباس. (2020). الحوكمة والسياسة المالية: تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة للعراق (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
10. خليل المناصير، سفيان. (2010). القرارات المالية. دار جليس الزمان.
11. دادي عدون، ناصر. (1998). اقتصاد المؤسسة. دار المحمدية العامة.
12. داود، علي فهمي. (2004). نظم اتخاذ القرار والأنظمة الذكية. دار الكتب العلمية.
13. رشيد، صالح، والزيادي، صباح. (2014). دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز السمعة التنظيمية المدركة. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 16 (1).
14. سميرة، مرقاش (2018). دور العلاقات في تحسين سمعة المؤسسة، مجلة الرياض لاقتصاديات الأعمال، مج 4، العدد 2.
15. رمضان، علا. (2017). إرساء دعائم الحوكمة المؤسسية لمواجهة الأزمات.
16. الزيايدي، بسنت. (2020). أثر الرسوخ الوظيفي في دعم سمعة المنظمة. المجلة العربية للإدارة، 40 (4).
17. زيتوني، عمار، وعائشي، كمال. (2010). التمويل الخارجي وأشكاله. مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، (3).
18. سالم، بشرى محمد، وعثمان، إيسل. (2015). تأثير المسؤولية الاجتماعية في بناء وإدارة سمعة المنظمات. مجلة الإدارة والاقتصاد، 38.
19. صحراوي، حمودي، وقرفي، شافية. (2016). دور المسؤولية الاجتماعية في بناء وإدارة سمعة المنظمات. مجلة الإدارة والاقتصاد، 38 (16).
20. عبد الغفار، حنفي. (2001). أساسيات التمويل والإدارة المالية. الدار الجامعية.
21. العمري، إسماعيل. (2018). استراتيجيات إدارة السمعة (الطبعة الأولى). دار الفكر للنشر.
22. عمير، عراك، وضياء (2017). انعكاس إدارة علاقات الزبون في تعزيز سمعة المنظمة. مجلة الاقتصاد والأعمال، 25 (3).
23. غنيمه، محمد متولي. (2001). تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر: أساليب جديدة. الدار المصرية.
24. متولي، عيبر مهدي، وشمران، (2017). الالتزام التنظيمي وأثره في بناء سمعة المنظمة. مجلة جامعة كربلاء، 15 (2).



25. محمد، نظير رياض. (2001). الإدارة المالية والعولمة. المكتبة العصرية.
26. المرسي، جمال الدين، واللح، أحمد عبد الله. (د.ت.). الإدارة المالية. الدار الجامعية.
27. منصور، إلهام. (2018). دور الذكاء التنافسي في تعزيز سمعة المنظمة. مجلة الامتياز
لبحوث الاقتصاد والإدارة، 2(2)،
28. ناب، أمينة. (2010). الاستراتيجية المالية وصنع القرارات المالية (رسالة ماجستير غير
منشورة). جامعة الشلف، الجزائر.

References:

1. Al-Shabib, Duraid Kamel. (2009). Investment and Investment Analysis. Dar Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution.
2. Al-Basha, Adel Subhi. (2020). The Role of Applying Governance Mechanisms in Reducing the Effects of Informal Economy Practices. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 16 (Special Issue).
3. Al-Budairi, (full name unavailable). (2021). The Impact of Human Resource Management Strategy on Enhancing Organizational Reputation (Unpublished Master's Thesis). Al-Mustansiriya University, Iraq.
4. Al-Bashiti, Suha. (2019). The Role of Organizational Commitment as a Mediating Variable in the Relationship between Quality of Work Life and Organizational Reputation (Unpublished Master's Thesis). Al-Aqsa University, Gaza.
5. Al-Jarjusi, Israa Salem Daoud. (2019). Problems of Funding Private Universities and How to Address Them: A Proposed Model for Funding Private Universities in Iraq. Rafidain Development Journal, 38(121).
6. Republic of Iraq. (2016). Private Higher Education Law No. (25) of 2016.
7. Al-Hajj, Tariq. (2010). Principles of Financing. Safaa Publishing and Distribution House.
8. Al-Hassani, Waad. (n.d.). Self-Financing in Iraqi Universities and its Role in Supporting Investment Projects. Published Research.
9. Hassan, Yousef. (2012). Financing in the Economic Institution. University Education House.
10. Governance and Financial Policy: Al-Fartousi, Hassan Abbas. (2020). Governance and Financial Policy: Selected International Experiences with Special Reference to Iraq (Unpublished Doctoral Dissertation). Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, Iraq.
11. Khalil Al-Manasir, Sufyan. (2010). Financial Decisions. Jalees Al-Zaman House.
12. Dadi Adoun, Nasser. (1998). The Economics of the Institution. Al-Muhammadiyah Public House.
13. Daoud, Ali Fahmi. (2004). Decision-Making Systems and Intelligent Systems. Scientific Book House.
14. Rashid, Saleh, and Al-Ziyadi, Sabah. (2014). The Role of Social Responsibility in Enhancing Perceived Organizational Reputation. Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, 16(1),

- 15.Ramdani, Ola. (2017). Establishing the Foundations of Corporate Governance to Confront Crises.
- 16.Al-Ziyadi, Basant. (2020). The Impact of Job Stability on Supporting Organizational Reputation. Arab Journal of Management, 40(4), 76.–
- 17.Zaitouni, Ammar, and Aichi, Kamal. (2010). External Financing and Its Forms. Journal of the Faculty of Economic and Commercial Sciences, (3)
- 18.Salem, Bushra Muhammad, and Othman, Eisel. (2015). The Impact of Social Responsibility on Building and Managing Organizational Reputation. Journal of Management and Economics, 38
- 19.Saeed, (full name not available), and Abbas, (full name not available). (2017). Strategic Leadership and Its Impact on Achieving Organizational Reputation. Tishreen University Journal of Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, 40(3)
- 20.Sahrawi, Hammoudi, and Qarfi, Shafia. (2016). The Role of Social Responsibility in Building and Managing Organizational Reputation. Journal of Management and Economics, 38(16)
- 21.Abdul Ghaffar, Hanafi. (2001). Fundamentals of Finance and Financial Management. University Press.
- 22.Al-Omari, Ismail. (2018). Reputation Management Strategies (First Edition). Dar Al-Fikr Publishing.
- 23.Omair, Arak, and Daa, (full name unavailable). (2017). The Impact of Customer Relationship Management on Enhancing Organizational Reputation. Journal of Economics and Business, 25(3)
- 24.Ghanima, Muhammad Mutawalli. (2001). Financing Contemporary Arab Education and Scientific Research: New Methods. Egyptian House.
- 25.Mutawalli, Abeer Mahdi, and Shamran, (full name unavailable). (2017). Organizational Commitment and its Impact on Building Organizational Reputation. Journal of the University of Karbala, 15(2)
- 26.Muhammad, Nazir Riyadh. (2001). Financial Management and Globalization. Modern Library.
- 27.Al-Morsi, Jamal al-Din, and Al-Lahlah, Ahmad Abdullah. (n.d.). Financial Management. University Press.
- 28.Mansouri, Ilham. (2018). The Role of Competitive Intelligence in Enhancing Organizational Reputation. Excellence Journal for Economic and Management Research, 2(2)
- 29.Nabed, Amina. (2010). Financial Strategy and Financial Decision-Making (Unpublished Master's Thesis). University of Chlef, Algeria.

ملحق (أ)

استبانة الدراسة

أثر مخاطر السمعة المؤسسية في قرارات التمويل وهيكل رأس المال: دراسة تطبيقية في الجامعات الأهلية العراقية

عزيزي المشارك / عزيزتي المشاركة...

تحية طيبة وبعد...

إن الباحث يقوم بإجراء هذه الدراسة لبحث علمي ، وتهدف إلى التعرف على أثر مخاطر السمعة المؤسسية في قرارات التمويل وهيكل رأس المال في الجامعات الأهلية العراقية.

ونظرًا لما تتمتعون به من خبرة ومعرفة بطبيعة العمل في مؤسسات التعليم العالي، فإن مشاركتكم في هذه الاستبانة تمثل عنصرًا أساسيًا في إنجاح الدراسة وتحقيق أهدافها.

يرجى التكرم بالإجابة عن جميع الفقرات بكل دقة وموضوعية، علمًا بأن المعلومات التي ستقدمونها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا بصورة مجمعة، دون الإشارة إلى أي بيانات شخصية أو مؤسسية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

يرجى قراءة كل عبارة بعناية، ثم وضع علامة (✓) أمام الخيار الذي يعبر عن درجة موافقتكم وفق مقياس ليكرت الخماسي الآتي:

العبرة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
--------	----------------	-----------	-----------	--------------	-------------------

المحور الأول: مخاطر السمعة المؤسسية

إن هذا المحور يقيس مدى إدراك أفراد العينة لمستوى مخاطر السمعة المؤسسية في الجامعات الأهلية العراقية، ويتكون من خمسة أبعاد هي: الشفافية، جودة الخدمات، وإدارة الأزمات، والحوكمة، وثقة أصحاب المصلحة.

البعد الأول: الشفافية

ت	العبرة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
1	تحرص الجامعة على الإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية بما يعزز الثقة لدى أصحاب المصلحة.	☐	☐	☐	☐	☐
2	تتسم القرارات الإدارية والمالية في الجامعة بالوضوح والشفافية.	☐	☐	☐	☐	☐
3	يؤدي ضعف الشفافية إلى زيادة مخاطر السمعة المؤسسية.	☐	☐	☐	☐	☐

البعد الثاني: جودة الخدمات

ت	العبرة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة (1)
1	تحرص الجامعة على تقديم خدمات تعليمية تتوافق مع معايير الجودة.	☐	☐	☐	☐	☐
2	تسهم جودة الخدمات التعليمية والإدارية في تعزيز سمعة الجامعة.	☐	☐	☐	☐	☐
3	يؤثر انخفاض جودة الخدمات سلبًا في السمعة المؤسسية للجامعة.	☐	☐	☐	☐	☐

البعد الثالث: إدارة الأزمات

ت	العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة
1	تمتلك الجامعة خطة واضحة لإدارة الأزمات التي قد تؤثر في سمعتها.	☐	☐	☐	☐	☐
2	تستجيب الجامعة بسرعة للأحداث التي قد تؤثر في صورتها المؤسسية.	☐	☐	☐	☐	☐
3	تسهم الإدارة الفاعلة للأزمات في الحد من مخاطر السمعة المؤسسية.	☐	☐	☐	☐	☐

البعد الرابع: الحوكمة

ت	العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة
1	تلتزم الجامعة بتطبيق مبادئ الحوكمة في جميع ممارساتها الإدارية والمالية.	☐	☐	☐	☐	☐
2	تعزز المساءلة والرقابة الداخلية ثقة أصحاب المصلحة بالجامعة.	☐	☐	☐	☐	☐
3	يسهم الالتزام بالحوكمة في تقليل مخاطر السمعة المؤسسية.	☐	☐	☐	☐	☐

البعد الخامس: ثقة أصحاب المصلحة

ت	العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة
1	تحظى الجامعة بثقة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع.	☐	☐	☐	☐	☐
2	تؤثر ثقة أصحاب المصلحة في تعزيز السمعة المؤسسية للجامعة.	☐	☐	☐	☐	☐
3	يؤدي تراجع ثقة أصحاب المصلحة إلى زيادة مخاطر السمعة المؤسسية.	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الثاني: قرارات التمويل

البعد الأول: تحديد الاحتياجات التمويلية

ت	العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة
1	تعتمد الجامعة على دراسات مالية دقيقة لتحديد احتياجاتها التمويلية.	☐	☐	☐	☐	☐
2	تؤثر السمعة المؤسسية في تقدير حجم التمويل الذي تحتاج إليه الجامعة.	☐	☐	☐	☐	☐
3	تراعي الجامعة المخاطر المحتملة عند اتخاذ قرارات التمويل.	☐	☐	☐	☐	☐



البعد الثاني: اختيار مصادر التمويل

ت	العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة
1	تعتمد الجامعة على تنويع مصادر التمويل لتقليل المخاطر المالية.	☐	☐	☐	☐	☐
2	تؤثر السمعة المؤسسية في سهولة الحصول على مصادر تمويل جديدة.	☐	☐	☐	☐	☐
3	تعد السمعة المؤسسية من المعايير المهمة عند التفاوض مع الجهات الممولة.	☐	☐	☐	☐	☐

البعد الثالث: تكلفة التمويل

ت	العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة
1	تسهم السمعة المؤسسية الجيدة في خفض تكلفة التمويل.	☐	☐	☐	☐	☐
2	تؤخذ تكلفة التمويل في الحسبان عند اختيار البديل التمويلي المناسب.	☐	☐	☐	☐	☐
3	يؤثر تراجع السمعة المؤسسية في ارتفاع تكلفة الحصول على التمويل.	☐	☐	☐	☐	☐

البعد الرابع: الاستدامة والمرونة التمويلية

ت	العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة
1	تحرص الجامعة على اتخاذ قرارات تمويلية تدعم الاستدامة المالية على المدى الطويل.	☐	☐	☐	☐	☐
2	تتمتع الجامعة بالمرونة الكافية لتعديل قراراتها التمويلية وفق المتغيرات الداخلية والخارجية.	☐	☐	☐	☐	☐
3	تسهم السمعة المؤسسية الإيجابية في تعزيز المرونة التمويلية للجامعة.	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الثالث: هيكل رأس المال

البعد الأول: هيكل التمويل

ت	العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة
		☐	☐	☐	☐	☐



☐	☐	☐	☐	☐	1	تحرص الجامعة على تحقيق التوازن بين مصادر التمويل الذاتية والخارجية.
☐	☐	☐	☐	☐	2	تعتمد الجامعة هيكلًا تمويليًا يتناسب مع أهدافها الإستراتيجية.
☐	☐	☐	☐	☐	3	تؤثر السمعة المؤسسية في قدرة الجامعة على بناء هيكل تمويلي متوازن.

البعد الثاني: إدارة الديون

ت	العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة
1	تحرص الجامعة على إدارة التزاماتها المالية بكفاءة.	☐	☐	☐	☐	☐
2	تؤخذ تكلفة الديون في الاعتبار عند إعداد هيكل رأس المال.	☐	☐	☐	☐	☐
3	تؤثر السمعة المؤسسية في قدرة الجامعة على الحصول على تمويل بشروط مناسبة.	☐	☐	☐	☐	☐

البعد الثالث: كفاءة استخدام الموارد المالية

ت	العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة
1	تسعى الجامعة إلى الاستخدام الأمثل لمواردها المالية المتاحة.	☐	☐	☐	☐	☐
2	تسهم كفاءة إدارة الموارد المالية في تعزيز الاستقرار المالي للجامعة.	☐	☐	☐	☐	☐
3	تؤثر السمعة المؤسسية في كفاءة توظيف الموارد المالية.	☐	☐	☐	☐	☐

البعد الرابع: الاستدامة المالية

ت	العبارة	أوافق بشدة (5)	أوافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	لا أوافق بشدة
1	يحقق هيكل رأس المال الحالي متطلبات الاستدامة المالية للجامعة.	☐	☐	☐	☐	☐
2	تسهم السمعة المؤسسية الجيدة في دعم الاستقرار المالي طويل الأجل.	☐	☐	☐	☐	☐
3	ينعكس تحسين هيكل رأس المال إيجابًا على قدرة الجامعة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية.	☐	☐	☐	☐	☐

